

قراءة في كتاب:
« الدولة في إفريقيا: سياسة البطن » للكاتب «جون فرانسوا
بايار» Jean-François Bayart
شاوش بلال

أستاذ مساعد، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3

مقدمة

إن التطورات السياسية والأمنية وحتى الاجتماعية الملحوظة في كثير من الدول الإفريقية في الآونة الأخيرة، ما هي في واقع الأمر إلا أعراض مختلفة لمرض قديم، يتصل بفشل زمني متواصل لتجربة بناء الدولة الوطنية⁽¹⁾ في القارة الإفريقية منذ أول ظهور لها كدول ناشئة انبثقت من أنقاض الاستعمار الأوروبي.

يهتم هذا العمل بتسليط المزيد من الضوء على ظاهرة الدولة في إفريقيا خلال القيام بقراءة جديدة في مفهوم «سياسة البطن» *Politique du ventre*، هذا المفهوم الذي كان الباحث والمفكر الفرنسي جون فرانسوا بايار Jean-François Bayart أول من استخدمه من أجل التعبير عن المعضلة التاريخية التي تعيشها الكثير من الدول الإفريقية منذ اللحظات الأولى لاستقلالها.⁽²⁾

تهدف هذه القراءة في كتاب «سياسة البطن» إلى توضيح هذا المفهوم من أجل أن يستوعب القارئ المهتم بالدراسات السياسية الإفريقية، مسألة على درجة كبيرة من الأهمية المعرفية، قوامها أن خلفية جميع المشاكل البنوية، ومنها تلك الاضطرابات الأمنية والسياسية التي تشهدها الكثير من الدول في مختلف أنحاء القارة، يعود إلى عدم التمكن من بناء دولة وطنية إفريقية أصيلة. كما أن الهدف من هذا العمل هو القيام، بمناقشة معرفية ومنهجية لطرح سياسة البطن الذي يتمحور جل النقاش فيه حول أزمة الحكم السياسي في الدولة الوطنية الإفريقية. وعليه فالتساؤل المطروح في هذه القراءة، هو: أي منطق معرفي طوره الباحث الأفريقي الفرنسي بخصوص مشكلة الحكم السياسي في تجربة الدولة الوطنية الإفريقية؟ وإلى أي حد يمكن توظيف ما توصل إليه من نتائج، لفهم ما تعانيه الكثير من دول القارة اليوم من نزاعات وما تواجهه من تخلف وما تصبو إليه من تنمية؟

١. مفهوم سياسة البطن

يشير لفظ «سياسة البطن» إلى نوع من التهكم عند وصف واقع الحكم في إفريقيا (وربما كذلك السخرية من تصور السلطة السياسية وردة الفعل المجتمعية داخل الدول في آن واحد) وإزاء السياسة كممارسة و ظاهرة ومنطق في هذه الدول. ينسب مفهوم سياسة البطن إلى الكاتب الأفريقي،⁽³⁾ «جون فرانسوا بايار» Jean Bayard François، الذي أورده أول مرة في كتابه الشهير «الدولة في إفريقيا: سياسة البطن»، عندما صدرت أول طبعة منه عام 1989. حيث يلخص مشروعه الفكري بالقول: «أن سياسة البطن تلخص تطور ظاهرة الحكم السياسي في القارة الإفريقية منذ موجة الاستقلال التي عرفتھا مع مطلع الستينيات من القرن الماضي»⁽⁴⁾ وهي تعبر عن رؤية تاريخانية⁽⁵⁾ تماثل الحكم السياسي في إفريقيا بنشاطات تدور في فلك شخصية الشيء العمومي، أي خصوصته واحتكاره ضمن شبكات معقدة من العلاقات الشخصية ودوائر ضيقة تختزل وظيفة الدولة في إشباع حاجات (نخبة ضيقة جدا) من الأشخاص.

ذاع مفهوم سياسة البطن كأطروحة فكرية يتم الاستناد إليها في تحليل الدراسات السياسية الإفريقية. وقد تجلّى ذلك بوضوح، عندما طور كتاب آخرون بعد «فرانسوا بايار» هذا المفهوم، على غرار الكاتب والباحث «جون فرانسوا ميدارد» Jean François Médard واعتمد عليه في أبحاثه، ليقترح هو الآخر مفهوما جديدا هو الباتريمونيالية الجديدة (الأبوية الجديدة)،⁽⁶⁾ الذي يشير من خلاله لوضع ضبابي ومبهم جراء سلوكيات وأفعال الحكم السياسي، بحيث يطرح كل الإشكال في تقدير الفوارق الموضوعية بين الفضاء العمومي والفضاء الخصوصي للحياة السياسية.⁽⁷⁾

١١. «استعارة الجذور»: التأسيس الإبستمولوجي للفكرة

في حوار مع إحدى الدوريات المتخصصة في الاقتصاد، طرح على «جون فرانسوا بايار» سؤال دقيق يحمل شقين: ما هو البطن ولماذا البطن؟ جاء رده بأن مفهوم سياسة البطن يعبر عن استعارة تمثل «جذور»⁽⁸⁾: والجذور نبتة تمتلك سيقانا ظاهرة، وسيقانا أخرى باطنة. يشبه «جون فرانسوا بايار» السيقان الظاهرة بالمؤسسات السياسية الرسمية المستوحاة من المؤسسات الموجودة في الدول الغربية. في حين أن السيقان الباطنة تعبر عن الذاكرة (الخصوصية) التاريخية والثقافية الإفريقية.⁽⁹⁾ ويعتبر «جون فرانسوا بايار» بأن هذه المؤسسات، تم تكريسها من قبل الاستعمار، دون اجتهاد لمزاوجة منطقها الوظيفي والخصوصيات الثقافية للمجتمعات المحلية.

هناك دلالة إبستمولوجية عميقة يمكن أن نستنتجها من هذه الاستعارة: تقع في كون الخصوصيات الثقافية للمجتمعات الإفريقية هي تشكل واقعاً كادحاً ومظلماً، ظلم انغماس الجانب الأسفل للجذمور في الأرض. وكأنما تتوافق هذه الاستعارة إلى حد ما وأطروحة الاضطهاد النفسي والمجتمعي الذي حمله الفرد الإفريقي على عاتقه لمرحلة طويلة من الزمن، والذي تحول إلى صورة نمطية تحمل على عاتقها الاضطهاد التاريخي للأفارقة في الذاكرة الجماعية للبشرية. ويظهر هذا مثلاً في أعمال إنسانية لكتاب من أمثال «فرانز فانون»، الذي ناقش هذه الأفكار في محاولات فكرية شهيرة: «المعذبون في الأرض»، «بشرة سوداء، أفنعة بيضاء».

III. مفهوم سياسة البطن في نقاط

يناقش «جون فرانسوا بايار» فكرة سياسة البطن انطلاقاً من تفعيل روح جدلية في عدد من الأفكار، حيث يعتقد أن جميع المشاكل المشاهدة في الواقع السياسي والاجتماعي الإفريقي تعود إلى خلل حاد في بناء الدولة الوطنية، بما أفرز عدم اكتمال ذلك المشروع: فالمجتمعات الواقعة في الدول المستقلة حديثاً توهمت بناء الدولة الوطنية، ولم تأخذ إلا بصقل النماذج الخارجية للمجتمعات الصناعية. (10) لقد قامت الدول الوطنية الإفريقية وفق رؤية تاريخية لم تتناسب والتراكم المحصل في المعالم التاريخية للمجتمعات الإفريقية، (11) ولم يتمكن مشروع الدولة الوطنية الناشئة من امتصاص خصوصيات وقيم المجتمعات المحكومة، الأمر الذي كرس (أساساً) نموذجاً «غير سوي» للدولة الوطنية، يظهر وكأنه يقع خارج دائرة التاريخ. وكأنما يظهر أن مخاض هذا النموذج يشكل ترتيباً لولادة عسيرة، تقترب من كونها قيصرية بحق.

يعتبر جون فرانسوا بايار أن نظريات التنمية والتحديث فشلت فشلاً ذريعاً عندما تم توقيعها في الحالة الإفريقية، بحيث اقترن نشوء الدولة الوطنية بفشل ذريع وغير مسبوق، تمخض عنه على الصعيد الاقتصادي وضع نيكولونيالي، استغلالي لموارد الدول الوطنية، من قبل النخب السياسية للدول الاستعمارية السابقة (فرنسا مثلاً) (12)، فجعلت النخب السياسية الإفريقية التي زاولت تعليمها في أوروبا على رأس الدول الناشئة، ونشطت وفق منطق سلطوي بحث، يقوم وفق قاعدة خدمة مصالح المستعمرات السابقة. لقد ترتب عن ذلك فشل الدولة الوطنية الإفريقية، بفعل فشل إقحام ديناميكية تفاعلية بين المجتمع الإفريقي وجهاز الدولة.

استفادت النخب السياسية لما بعد المرحلة الاستعمارية من عامل وقوعها في وضع الوريث الطبيعي للدولة الوطنية الناشئة، بحيث احتكرت هذه النخب الموارد، وعزز ذلك الأمر، زيادة الفوارق الاجتماعية بقوة، بفعل غياب عنصر التوزيع

العادل للثروة. وحصل ذلك الالتباس بين الفضاء العمومي والفضاء الخاص (الأبوية الجديدة).⁽¹³⁾

لقد أفشلت سياسة البطن مشروع التنمية والتحديث، ذلك لأنها كانت متغذية بصراعات حول السلطة، التي كان التهاافت عليها ينحرف في كل مرة الى صراعات (بين مجموعات حكم متناحرة) من أجل الثروة. لقد ترجمت أيقونة «الجد مور» في استراتيجيات تصب كلها ضمن منطق الأبوية الجديدة والزابونية (القرابة، الصداقة، التحالف المصلحي).⁽¹⁴⁾ وكان منطق البطن يتجسد عبر نظام الرواتب.⁽¹⁵⁾

كانت كل هذه الاستراتيجيات تفرز التشويش على النشاط الوظيفي المناط بالأجهزة البيروقراطية والمؤسسات السياسية للدولة الوطنية الناشئة.

ظهرت بشكل جلي وواضح فرص بناء دولة وطنية تستند الى مؤسسات سياسية وإدارية قوية. لقد ترتب ذلك عن التنافس الشخصي بين المسؤولين السياسيين على احتكار الثروات المادية التي تشكل في الأصل ملكية عامة. لقد طغى هم الاستغلال الشخصي لهذه الثروات، عبر إعادة توزيعها على فئات ضيقة من النخب القريبة من السلطات السياسية للدول، بشكل غير عادل ضمن إطار شبكات معقدة من الوساطات والجماعات والفصائل. الأكثر من ذلك، جرف منطق البطن العلاقات الاجتماعية داخل الدول في علاقات ومعاملات صار يُنظر إليها، مع مرور الزمن، على أنها معاملات عادية (فساد، محاباة، شراء ذمم... الخ).

لقد فرضت سياسة البطن نفسها، ووقعت قواعد لعبتها في وضع بؤرة صراعية ومتطلب التنمية والتحديث. لقد استمدت سياسة البطن قواعدها وأرضيتها من الشرخ بين منظومات القيم الثقافية السائدة ومشروع التحديث المستند الى منطق تصور حكم سياسي قادم من الغرب.

فتحت سياسة البطن المجال أمام جملة من الأسئلة: كيف يمكن عقلنة الحكم في النظم السياسية الإفريقية، رغم أن هذه المجتمعات تسير خارج منطق التنمية والتحديث. وفتحت كذلك المجال واسعا للتساؤل عن دور القوانين المحلية (القبلية والفساد) في منع تجسيد دولة وطنية قائمة وفق منطق ديمقراطي يستند لمبادئ التمثيل والإشراك الجماهيري دون تمييز قبلي أو عرقي أو طائفي.

في هذا دائما، وضمن نفس النقطة، تطرح سياسة البطن إشكالية صعود ثقافات سياسية أصيلة (تتمحور حول القواعد التاريخية التي تفرز فعلاً سياسياً يعكس واقعاً

لترتيب الاجتماعي والثقافي الإفريقي: «القبلية، القيادية، الاثنية، الطرقية الروحانية والدينية».

يطرح مفهوم سياسة البطن تساؤلات مفتاحية حول ظاهرة الحكم السياسي في قارة إفريقيا، ويبرز قوة الأفكار التي يطرحها في أنها تتناول عمق الشرخ القيمي الخاصي الثقافي بين المجتمعات المحلية والمجتمعات الغربية. (16) في هذا، يقول «جون فرانسوا بابيار» بأن عملية إسقاط قواعد الحكم القائمة في المجتمعات الغربية على المجتمعات الإفريقية، شكل خطأ فادحا بالمرّة، ذلك أن الفارق بين نموذج النسق السياسي الغربي الذي تمت محاولة الحاقه بنموذج الدولة الوطنية لم يكن بأي حال من الأحوال ليتماثل مع معطيات بنى اجتماعية تختلف جذريا عن التنظيم الاجتماعي المشاهد في أوروبا وفي أمريكا الشمالية. لقد وقعت النماذج الإفريقية في فخ التقليد والتبعية القيمية، دون فرز ما هو مناسب لها عما هو غير ذاك. (17)

لقد أفرزت سياسة البطن وعزز تغلغلها (كمناطق للحكم السياسي) أمر عدم الالتحام الكافي للبنية الاجتماعية والبنية السياسية للنظم الإفريقية. لم يكن ليعبر ذلك إلا عن فشل تقليد دل على التبعية إزاء المستعمرات السابقة، رغم أن التمسك بالتقاليد والقيم الثقافية والتعصب للخصوصية القيمية هو من صفات المجتمعات الإفريقية. (18)

لقد تجذر منطق سياسة البطن في الوعي الجماعي (صار مرادفا لثقافة شعبية صاعدة). لقد صار منطق الحكم السياسي، بل الغائية منه ومن مراس السياسة في الدولة الوطنية الإفريقية، قائما على دورة متداولة العملة في جل الدول الناشئة. منطق الحكم هو الاستفادة من الثروات الريعية، التي صارت تجود بها أعماق الدولة الوطنية الإفريقية، بما يشمل البترول والغاز والمعادن النفيسة، واحتكار هذه الاستفادة ضمن قواعد واستراتيجيات محددة. لقد تم تداول هذه القاعدة حتى باتت أمرا معقولا (وربما مقبولا) في الذهنية الجمعية للمجتمعات. أفرز ذلك واقعا يمكن أن نطلق عليه بدورات الاستفادة من ترتيب قطعي في السوسيولوجيا السياسية للدولة الوطنية الإفريقية، وجد لنفسه طريقا بنشوء بوادر دولة وطنية فتية.

قامت الديناميكية التي يستند إليها مفهوم سياسة البطن على بدائل واستراتيجيات معينة، حُصّلت عبر إقامة شكل من التوافق والتناغم والتنسيق الوظيفي بين النخب السياسية التقليدية والنخب السياسية الحديثة (بمعنى تلك التي ذهبت لتزاول تعليمها في أوروبا). لقد تأتى ذلك في نشاط مركزي (مثله دور الأخطبوط) لجهاز الحزب الواحد في الدول الوطنية الناشئة.

لقد ظل الحزب الواحد يشرف على ويراقب كل شيء، ويستحوذ على دور اخراج تفاصيل العملية السياسية، والهندسة الاجتماعية والسياسية للنخب، التي كانت تؤمن له الولاء من القواعد الجماهيرية لتزكية جهاز الحكم ككل، والزعيم السياسي كرأس لهذا الجهاز. لقد تم تكريس القيادي القبلي،⁽¹⁹⁾ الغريبيو⁽²⁰⁾، الأعيان الدينيون⁽²¹⁾، من أجل صقل الوظيفة الشرعية للحزب الواحد في فلسفة الحكم، كمتغير محوري في تصور القيم والمبادئ والميكانيزمات التي يستند إليها المجتمع السياسي، ومن ورائه النظام السياسي. لقد كان القائد السياسي هو الذي يختصر فيه كل النظام، فيما يقتترن بعملية شخصنة الحكم. لقد اقترب ذلك على صعيد الطرح العملي من منظور «أنا الدولة»، الذي يفضي إلى الحكم المطلق، ذاك الذي تبناه الملك لويس الرابع عشر عندما تربع على العرش في فرنسا لأكثر من سبعين عاماً (1643 - 1715).

كانت استراتيجيات التجنيد والتغذية الجماهيرية تشكل الخلفية التي كان يعتمد عليها الحزب الواحد من أجل اختصار ولاء وطني في شخص واحد ووحيد في النهاية. (الزعيم السياسي، الزعيم الوطني، أب الأمة، رائد الأمة)، وهكذا من التعابير التي كانت تطلق على الزعيم الوطني في أدبيات الخطاب السياسي للنظم السياسية الإفريقية المتمحورة حول ثقافة الحزب الواحد.

فرض الحزب الواحد نفسه، وكرس ذاته على أنه القبيلة الكبيرة التي تستوعب في جهازها النشاط القبلي التقليدي.⁽²²⁾ وكانت قاعدة الحزب فضلاً على امتصاص كافة الأبنية المسخرة لخدمة الدولة - عبر امتصاصها النقابات، المنظمات، الجمعيات، التنظيمات الطلابية -، تعتمد على امتصاص المجموعات الإثنية للدولة الإفريقية الناشئة، وتجمعها في جهاز واحد ومركزي. لقد كان الحزب الواحد يستمد شرعيته في أوساط الجماهير من عامل القبلية، والتي شكلت القاعدة الروحية التي كان يُلتجأ إليها لضمان الولاء. لقد كان هذا المنطق مشجعاً لبروز قواعد تستند إلى سياسة البطن، ولم يكن ذلك البتة عاملاً مشجعاً لبناء دولة وطنية تستند إلى مؤسسات نظيفة وغير مشوبة ومشوشة الوظيفة.⁽²³⁾

بدا هذا الواقع بشكل ملفت للانتباه، خلال مرحلة الثلاثين سنة الأولى من نشوء الدولة الوطنية في عدد كبير من النماذج الإفريقية. لقد فتتت الأحادية الحزبية جميع الايديولوجيات الصاعدة، وتمكن الحزب من استقطاب جميع الكوادر المثقفة لصالحه، بماً في ذلك التي ذهبت لمزاولة تعليمها الجامعي في أوروبا بعد الاستقلال مباشرة، والتي كان ضمنها كذلك أفراد معارضون للزعيم السياسي.⁽²⁴⁾ ظهر ذلك على سبيل المثال في كوت ديفوار، عندما تمكن الحزب الواحد (الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار)

من تعبئة الجماهير التي كانت مرتبطة طبيعياً بالقبلية.⁽²⁵⁾ لقد كُرسَت سياسة البطن عبر منطق الحزب الواحد الذي لم يشكل في الواقع إلا قناعاً لنسق سياسي قبلي. لقد ركزت استراتيجيات الحزب الواحد على اذابة النخب التقليدية في ملابس حديثة (إن أحسننا التعبير)، وكان يُلتجأ إلى أساليب نظام الرواتب والأساليب الزابونية في تحديد المعارضة، والتجنيد الواسع للجماهير لصالح منطق حكم شخصي.⁽²⁶⁾

IV. فكرة تستوقف الواقع السوسيولوجي السياسي الإفريقي

بدا العنف السياسي سمة ظاهرة، وصاحب الانقلابات العسكرية المتكررة في نموذج الدولة الوطنية الإفريقية الناشئة.⁽²⁷⁾ ترتب عن ذلك نشوب الحروب الأهلية، التي عصفت بحياة الملايين من البشر. لقد دفعت مخلفات الصراع من أجل الثروة على مستوى السلطة، المتراكمة بفعل تغلغل منطق الاستفادة من دوائر الفساد الضيقة، إلى خروج الجيوش عن حدود نشاطها النظامي المخول لها. لقد سمحت سياسة البطن لجماعات المافيا العسكرية المسلحة⁽²⁸⁾ من خلال تحصيل الثروة المالية على استغلال المناصب في السلطة، وذلك بالتوظيف غير الشرعي للثروات الطبيعية والموارد.

كرس منطق سياسة البطن قاعدة لدى النخب السياسية الإفريقية، دفعتهم إلى العزوف عن التفكير والاجتهاد في تشييد دول وطنية تستند لمشاريع مجتمع. لم تأخذ النخب بجدية المشاكل والمتاهات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعاني منها مجتمعات الدول الناشئة. لقد أفرزت سياسة البطن حدوداً غامضة ومبهمة، غير واضحة المعالم بين فضاء السلطة السياسية (فضاء النخب الحاكمة) و(فضاء المجتمع)، بين من يمثل السلطة ومن يمثل المجتمع.

لقد قاد انغماس القادة السياسيين في ميكانيزمات الاستفادة الشخصية التي فرضها منطق سياسة البطن إلى غض هؤلاء الطرف عن تقدير أهمية التحولات الاجتماعية لمرحلة ما بعد الاستعمار. وقد نجم عن ذلك تعطيل فرص تشييد استراتيجية اتصال سياسي بناءً، بين الكوادر الحاكمة والمحكومين.

لم تكن دورات الاستفادة الضيقة من الثروات ووضع النفوذ للقادة السياسيين لتساعد على تنمية حوارات ونقاشات تقترح بدائل لتحقيق التنمية متعددة الأبعاد للدولة الوطنية الناشئة.⁽²⁹⁾ لقد ظهر ذلك من خلال غياب دور فعال ومنضبط وثابت في الأداء الوظيفي للمؤسسات السياسية والإدارية للدولة الوطنية الإفريقية.

كرست سياسة البطن تفشي الفوارق الاجتماعية، ولم تساهم النخب التقليدية (القيادات القبلية والاثنية، الأعيان الروحانيون والدينيون)، وتلك التي زاولت

تعليمها في الجامعات الغربية، ضمن النموذج التعليمي الغربي، في إعداد مشروع دولة وطنية إفريقية يستند إلى تعبئة الخصوصيات الثقافية لتحقيق متطلبات التنمية والتحديث والمعاصرة. سعت النخب السياسية إلى استرجاع مصداقيتها بشراء السلم والرضا الاجتماعيين بدائل زابونية محضة، الأمر الذي وسع أكثر فأكثر من دورات الفساد في التسيير واستغلال المناصب للأغراض الشخصية. لقد انتشر وعم الفساد والرشوة والمحاباة وتقديم الأولوية للمصلحة الضيقة على حساب الصالح العام، برغم أن كل مشروع دولة وطنية، يقوم في الأصل على خدمة هذا الصالح، وخدمة أولويات القاعدة الشعبية، وفق ما تذهب إليه أسمى نظريات تعاقد الحكم.⁽³⁰⁾

خلفت سياسة البطن صراعات اجتماعية شديدة الوتيرة، امتدت زمنيا في الدولة الوطنية الإفريقية الناشئة: انجر عنه بروز أزمة ثقة على صعيد التسيير البيروقراطي، بما دفع الدول إلى الوقوع في مآهات لامتناهية من الفوضى والانهيال، رافقتها ظواهر مجتمعية - سياسية صارت تهدد مشروع الدولة الوطنية (عنف سياسي خلال مرحلة الاستحقاقات الانتخابية، عزوف جماهيري واسع عن المشاركة السياسية خلال الاستحقاقات الانتخابية، تفشي النزاعات المسلحة والحروب الأهلية بين نخب صاحبة مصالح ضيقة ونافذة حول مواقع استغلال الثروات الطبيعية، إلى جانب صعود ميليشيات مسلحة أحكمت قبضتها على مناطق جغرافية ضمن دول تزخر بثروات طاقوية ومعدنية هائلة... الخ).

هذا الأمر دفع الكثير من علماء الاجتماع السياسي الإفريقي إلى وصف المجتمعات الإفريقية بأنها مجتمعات دون دولة.⁽³¹⁾ الأمر الذي جعل «جون فرانسوا بايار» في كتابه «سياسة البطن» يتحدث عن وضع الدول الإفريقية بكونه يقترب من الخروج عن التاريخ، وهو وضع رهن مصير الدولة الوطنية الإفريقية فوقعت فريسة للتبعية الاقتصادية والسياسية للقوى الاستعمارية السابقة.⁽³²⁾

عكس هذا الانحراف عن مجرى التاريخ بحسب العديد من المفكرين،⁽³³⁾ وقوع الدولة الوطنية الإفريقية في وضع الفاعل غير العقلاني بين بقية الأمم الأخرى. بحيث تبدو غير واضحة الرؤية والأهداف، لا يظهر فيها مبدأ المشروع من هدفه، وكأنما الدولة الوطنية الإفريقية ما هي الا مشروع حتمته قواعد التاريخ المسطر وفق منطق مستورد من الشمال، لم يتم الاستناد فيه إلى قيم ومعايير قارة في المجتمع. قيم تعبر عن هبة وردعية الدولة عبر ممارسة إكراه معقول ومقبول لترسيم خضوع المحكومين.⁽³⁴⁾

لقد غيّبت سياسة البطن كـفلسفة رئيسية في تفسير ظاهرة الحكم في قارة إفريقيا مجموعة من العوامل التي يقوم عليها منطق مشروع دولة وطنية تستند إلى أرضية مجتمعية مساهمة ومشاركة بحق وبقناعة في مشروع بناء الدولة الوطنية. أكثر من ذلك، غيّبت سياسة البطن فكرة التوزيع العادل للثروة بين أفراد الشعب، وهمشت عامل تأطير النخب المثقفة الصاعدة ومكافأتها وفق درجة الاستحقاق.

غيّبت سياسة البطن الدور المنوط بالمدرسة تأديته، انطلاقاً من كونها مؤسسة للتنشئة الاجتماعية والسياسية فيما بعد (أداة التنمية المواطنة للفرد): مؤسسة لتربية الولاء إزاء دولة وطنية تستند إلى مؤسسات وأجهزة قانونية عقلانية، مستقلة ومحيدة، جديرة بالثقة حول ما تقدمه من خدمات، دون أن يتم استغلالها من أجل صيانة مصالح شخصية، وخلق دورات استفادة كهم أساسي في فلسفة الحكام السياسيين، من أجل تكريس بقائهم في السلطة، وضمان ذلك الأمر بعد رحيلهم عن الحكم. يكفي لتأكيد هذه المسألة تعداد الزعماء السياسيين الأفارقة الذين خلفوا أبناءهم وراءهم كزعماء سياسيين في جمهوريات تحمل فلسفتها للحكم في الواقع منطق التوريث الملكي.⁽³⁵⁾

الخاتمة

استطاعت «سياسة البطن» لجون فرانسوا بايار وضع الأصبع على الجرح، حيث وصفت بوضوح، صورة البؤس المروجة عن قارة إفريقيا في عالم اليوم. قارة تتخبط في مشاكل بنيوية لا متناهية، عاجزة عن الانطلاق في مشاريع التنمية المنشودة. قارة عاجزة عن التكيف مع واقع لم يكن دائماً يخدمها، وهي من جهتها غير قادرة على استغلال ما ورثته من نماذج وما استوردته من أنظمة حكم لم تعمل إلا على تكريس صور الهيمنة والتبعية وفساد الحكم. لاشك أن استعارة (الجد مور)، تشكل أحسن مثال لتغلغل سياسة البطن كقاعدة معرفية مفتاحية من أجل فهم واقع ظاهرة الحكم السياسي أو بالأحرى مأساة الحكم السياسي في دول لطلال ما حملت شعار التنمية والتحديث هدفًا لها دون أن تجتهد بصدق في جعلها يوماً ما حقيقة وواقع.

الهوامش

1 في مقالات ودراسات ونصوص سابقة على جريدة المحرر اليومي، كنت أعتمد اصطلاحية الدولة الأمة، وبعد تحقيقات وقرارات ومراجعات ونقد، وجدت بأن مفهوم الدولة الأمة يتطابق ومفهوم الدولة الوطنية. وبذلك، صرت اليوم لا أجد حرجا في استخدام المفهومين على أنهما متماثلان، على اعتبار أن لفظي الدولة الأمة أو الدولة الوطنية تستندان في النهاية إلى نفس الدلالة المعرفية.

2 Jean François Bayart. L'État en Afrique. La politique du ventre. Paris : Fayard. 1989.

3 في حقل العلوم السياسية: الكتاب الأفريقيون هم الذين يتخصصون في دراسة ما كان يطلق عليه سابقا بعلم الاجتماع السياسي الإفريقي. ويشكل هؤلاء روادا سابقين لما يعرف اليوم بالدراسات السياسية الإفريقية.

4 في سنة 1960 وحدها، نالت سبع عشرة دولة إفريقية استقلالها عن الاستعمار الفرنسي. وصف ذلك الأمر بكونه مجموع حملات انبثاق جماعية، نشأت عنها دول وطنية تزعمتها قيادات سياسية حملت على كاهلها في وقت سابق قيادة حركات وطنية للتحرر. في هذا يمكن أن نشير إلى «كوامي نكروما» في غانا، إلى «أحمد سيكو توري» في غينيا، إلى «موديبو كاييتا» في مالي، إلى «ليوبولد سيدار سينغور» في السنغال وغيرهم.

5 التاريخية مفهوم أستخدم في الفلسفة والتاريخ وعلم الاجتماع. وهو يعني تفسير التاريخ دون الاستعانة بالتعميمات المقترنة بالنزعة العقلانية المرتبطة بالفلسفة. وقد ورد المفهوم في كتابات عدد من الفلاسفة، من بينهم: «ج.و. هيغل، وعند ه.ج. غادامار وه.ماركيوز». ويقدم ك. بوبر مفهومه للتاريخية بالقول: «هي البحث عن قوانين التغيير الاجتماعي، أو بصورة أكثر طموحا، عن التاريخ». يفهم من هذا المفهوم أن التاريخية تستند إلى فكرة أن قراءة تاريخ الشعوب والمجتمعات تمر عبر التعرف على دور الخصائص الاجتماعية، الثقافية والدينية في افراز تفسير لتاريخ شعب من الشعوب بالاستناد فقط إلى القوة الكامنة في الخصائص التي تميزه عن الشعوب الأخرى، والتي تجعل القوانين التي تصنع حقائقه ومصائره الهوياتية والتاريخية لا يتسنى قياسها إلا عليه. يمكن مراجعة المفهوم على المصدر التالي: ر. بودون وف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، تر: سليم حداد،

مادة (التاريخانية) (دون ذكر مكان النشر: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986)، ص 131.

6 Jean François Médard. «L'État patrimonialisé», *Politique Africaine*, n°39, septembre 1990, pp25-36

7 Guy Hermet et Autres. *Dictionnaire de la Science Politique et des Institutions Politiques*, 6ème édition. Paris : Armand Colin. 2005, p 282.

8 ترجمة لعبارة « Rhizome » بالفرنسية.

9 L'incontournable question de l'État «entretien avec Jean-François Bayart», Réalisé par Philippe Fremeaux pour *Alternatives Economiques*, n°152, Octobre 1997, Source: Entretien avec Jean-François Bayart.

10 Bayart, *l'État en Afrique. La Politique du Ventre*, op.cit, p 27.

11 Ibid, p 21.

12 Ibid, pp 26-27.

13 يشكل مفهوم الزابونية الترجمة الشائعة في الأدبيات العربية للدراسات السياسية الإفريقية، وهو يماثل باللغة الفرنسية المفهومين التاليين Clientélisme أو Népotisme ويقصد به استخدام النفوذ أو السلطة لتوفير الامتيازات وفرص العمل لأفراد العائلة والأصدقاء. حول هذا الموضوع يمكن مطالعة:

Denis Clerc et Jean-Paul Piriou, *Lexique de Sciences économiques et sociales*, 9ème édition, Alger : Hibr, 2013, p 111.

14 La politique du Ventre de Jean François Bayart, Juillet 2011, Source : nouvellesociologie.over-blog.org.

15 ترجمة إلى العربية لعبارة « prébendes de Système » بالفرنسية.

16 حول هذا الموضوع طالع : nouvellesociologie.over-blog.org

17 Bayart, *l'État en Afrique. La Politique du Ventre*, op.cit, pp 22- 26.

18 Ibid, pp 22, 28, 56.

19 عبارة «Famaya» أو «Fama» تطلق في العادة على الزعيم القبلي في غرب إفريقيا بما في ذلك مالي. ويمكن في هذا الإطار مطالعة:

Pathé Diagne, le Concept de Pouvoir en Afrique : Introduction à la culture Africaine, Paris : Les Presses de l'U.N.E.S.C.O, 1981, p: 37.

20 تحتل شخصية GRIOT مكانا مركزيا في الثقافة التاريخية في غرب إفريقيا، بما في ذلك السنغال وغينيا وساحل العاج. حيث تؤدي بطريقة أو بأخرى دورا دعائيا للثقافة الشعبية.

21 في هذا، يمكن أن نتطرق الى الدور الذي تؤديه الطريقة الدينية في منطقة غرب إفريقيا. فللتجانبة على سبيل المثال دور كبير في تنشيط الولاء حول الحزب السياسي الواحد، وحول الأحزاب السياسية النافذة في منطقة إفريقيا الغربية، في السنغال وفي مالي وفي كوت ديفوار كذلك.

22 Sylla Lancine, Tribalisme et Parti Unique en Afrique, 2ème Edition, Paris : Présence Africaine, 1990, p 211.

23 Ibid, pp212-213.

24 Ibid, p 210.

25 كان «الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار» بمثابة الجهاز الحقيقي الذي كان يعتمد عليه «فيليكس هوفوي بواغني» في عملية تعبئة الولاء الوطني لصالحه. لقد اعتمد «هوفوي بواغني» على ذات الجهاز كذلك في تحييد منافسيه السياسيين الصاعدين انطلاقا من مرحلة السبعينيات، وكان من أبرزهم «لوران غباغبو». تمكن هوفوي بواغني عبر جهاز الحزب من الفوز في ستة استحقاقات انتخابية كاملة في الفترة الممتدة بين عامي 1960 و 1989.

26 طالع بهذا الخصوص : nouvellesociologie.over-blog.org.

27 في المرحلة الممتدة بين نهاية الحرب العالمية الثانية ونهاية الحرب الباردة عام 1989، عرفت قارة إفريقيا 68 انقلابا عسكريا ككل بقلب نظام الحكم، في حين شهدت مختلف مناطق القارة خلال المرحلة الممتدة بين نهاية الحرب العالمية الثانية ونهاية عام 2005 قرابة المائة محاولة انقلابية، الأمر الذي يقدم لنا معدل قرابة الانقلابين في كل دولة، على مدى ظرف زمني ممتد على حوالي ستين سنة من الزمن، ان أخذنا بمعطى أنه يوجد في قارة إفريقيا 53 دولة. وعرفت القارة خلال المرحلة الممتدة بين عامي

1993 و 1997 حوالي ثلاثين نزاعا مسلحا ذا أبعاد اثنية، كان أبشعها وأكثرها تراجيديا التصفية الاثنية التي عرفتها رواندا عام 1994 بين اثنيي التوتسي واليهوتو، والتي ذهب ضحيتها ما بين 800 ألف ومليون شخص كضحايا لإبادة جماعية في ظرف زمني لم يتجاوز الثمانية أشهر فقط.

28 فصائل شبه عسكرية مرتبطة بشبكات المافيا السياسية.

29 Lancine, op.cit, p 16.

30 ورد هذا عند التطويرات التي قدمها جون جاك روسو حول نظرية العقد الاجتماعي الشهيرة في تصوره الفلسفي لبناء الدولة.

31 État Acéphale.

32 Bayart, l'État en Afrique. La Politique du Ventre op.cit, pp 20-22.

33 من بين هؤلاء المفكرين الذين ناقشوا إشكالية خروج الدولة الوطنية الإفريقية عن عجلة التاريخ، يمكن التطرق الى «سيلا لانسين» و«برتراند بادي» و«باتي دياغن»، وكلهم برعوا في طرح إشكالية فلسفة السياسة ومنطق التاريخ والثقافة في إفريقيا، حيث ورد في الصفحة 21 من كتاب «سيلا لانسين» والمستخدم في هذه الدراسة ما يلي: «معضلة المواكبة والمسايرة في المجتمعات الإفريقية تكمن في هذا الجدل بين عالم متطور تقنيا وبيروقراطيا ومتخلف ثقافيا وإنسانيا للشعوب الإفريقية. هي أزمة حضارية بعينها». وورد في الصفحة 9 من كتاب «برتراند بادي» والمستخدم كذلك في هذه الدراسة ما يلي: «المجتمعات غير الغربية هي أيضا مجتمعات ممزقة دائما بين منطقتين: منطق التأقلم ومنطق التجديد». وورد في الصفحة 33 من كتاب «الحكم في إفريقيا» والذي يضم مقالات لعدد من الكتاب المتخصصين في الدراسات الإفريقية هذه الرؤية للكاتب الأفريقي «باتي دياغن»: «نحن نرفض منطق الدفع الما قبلي للخطاب الاجتماعي والسياسي الإفريقي في مفاهيم أكاديمية جاهزة. هناك حاجة للانطلاق من الوقائع والمفاهيم المحلية التي تعبر عن تجارب فريدة تعكس شخصية الإفريقي».

34 طالع بهذا الخصوص: nouvellesociologie.over-blog.org.

35 تدخل هذه الظاهرة المشهودة كثيرا في العديد من التجارب في قارة إفريقيا، ضمن منطق الحكم الشخصي. فالتوريث يتم تقنيه في النظم الإفريقية من أجل إطالة أمد المزايا المحصلة عن علاقات النفوذ الواسعة التي يمنحها وضع التوقيع في الحكم. يمكن أن تضرب العديد من الأمثلة في هذا الإطار: (مثال «جوزيف كابيلا» الذي خلف

والده «لوران ديزيريه كابيللا» في جمهورية الكونغو الديمقراطية «الزائير سابقا»- (مثال غناسينغي أيديما الذي خلف إيتياناي أيديما في التوغو). في النهاية، تدخل ظاهرة التوريث ضمن منطق الأبوية الجديدة، وتؤكد هذه الظاهرة منطق البطن كقانون يؤطر دورات حكم مغلقة في قارة إفريقيا. دورات غير منفتحة عمليا على آليات نشاط ديمقراطي فعلي، يستند إلى مبدأ التداول على السلطة وتجديد نخب الحكم بشكل دوري ومنتظم.